

الموارد البشرية والتوطين «تُوعي بآلية البحث والفصل بالمنازعات» العمالية



دبي - الخليج

نظمت وزارة الموارد البشرية والتوطين ورشة للتوعية بآلية البحث والفصل في المنازعات العمالية، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، والمرسوم بقانون اتحادي رقم 21 لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة وذلك بحضور القانونيين في عدد من شركات القطاع الخاص ووسائل الإعلام. واستهدفت الورشة التي عقدت باللغتين العربية والانجليزية في مبنى الوزارة بدبي، تعزيز معرفة الأقسام القانونية في شركات القطاع الخاص بالتشريعات ذات العلاقة بالمنازعات العمالية والتأكيد على ضرورة الامتثال لهذه التشريعات. وتتولى الوزارة الفصل في المنازعات العمالية بقرار نهائي، له سلطة السند التنفيذي، وفقاً لضوابط محددة أهمها أن تكون قيمة المنازعة لا تتجاوز 50 ألف درهم، أو متى كانت المنازعة بشأن عدم التزام أي من طرفيها بقرار التسوية الودية السابق صدوره في موضوعها من قبل الوزارة بغض النظر عن قيمة المطالبة.

ويشير القانون إلى أنه على الوزارة حال تعذر التسوية الودية خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وفي غير الأحوال المنصوص عليها سابقاً، إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة.

وتسهم هذه التعديلات في تسريع البت في الشكاوى العمالية المحالة للقضاء، إضافة إلى تعزيز امتثال العمال وأصحاب العمل ومكاتب استقدام العمالة المساعدة للأحكام القانونية، وتأتي التعديلات الجديدة على قانوني تنظيم علاقات العمل والعمالة المساعدة في إطار التطوير المستمر للتشريعات بما يعزز التنافسية العالمية للدولة، لا سيما من حيث تقليص أعداد المنازعات العمالية، وسرعة الفصل فيها، وضمان حقوق جميع أطراف علاقة العمل التعاقدية من خلال البيئة التشريعية العادلة والواضحة، والتي تتمتع بالشفافية والنزاهة والحياد.

وكان سوق العمل الإماراتي قد حقق المركز الأول على مستوى العالم في مؤشر «قلة النزاعات العمالية» الصادر عن IMD في سويسرا تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.